

الختم ومنها قوله عليه السلام رواج الجمعة واجب على كل محتلم وراه الشافعي
واما الاجماع فرواه ابن المنذر وغيره على انه لم يثبت عينا واما النوع من المعنى
فلا تأمينا باداء الجمعة بديلة الظهور وظاهره لا يقوم مقام الفرض الا انما يثبت
دليل على انها اقوى من الظهور واما شرط الوجوب فستة اولها الذكورة
فلا تجب على المرأة الثانية لاقامة فلا تجب على المسافر والثالثة الحرية فلا تجب
على العبد والرابع التمتع فلا تجب على المريض قال عليه السلام الجمعة واجبة الا على
صبي او مملوك او امرأة او مسافر او مريض رواه ابو داود والبيهقي في
سنة العيينين خلاص على الاصح وان وجد قائله عنده وعند غيره ان
قائله تجب الشادس سلامة الرجلين فلا تجب على المقعد ومقطوع
الرجلين وان وجد من حمل الاتفاق والفرق لم يما بين الاصح والمقعدان
الاصح قادر على المشي لو وجد قائله دون المقعد وقاعدة ابي حنيفة ان
القدم بالغير بالقدم قدرة والحوض كالمريض وان حضره وصلو الجمعة
ولا تلتزمه الفرائض السقوط للوقوف بهم فاذا تحملوا المشقة وقعت فرضا مثل
سج القيسر واما شرط الاداء فستة ايضا الاول للمصر وفتاؤه فلا يجوز
في القرى عندنا خلافا لائمة الثنثة وفي تفسير المصر عبادات كثيرة وفناء
المصر ما اتصل به مقلا للمصلي من ركن الجبل وجمع العاكر والمناضلة
وعدم الموت وصلوة الجنازة ونحو ذلك والامام اذا منع اهل مصر ان يجوعوا
ان نهامهم بسبب من الاسباب واراد ان يخرج ذلك الموضوع عن ان يكون
مصر اخرجهم وليس لهم ان يجوعوا بعد ذلك لانه ان لم ان مصر
فذلك يخرج موضوعا عن ان يكون مصر وان نهامهم متعنتا او اضرا
بهم كان لهم ان يجوعوا لان منفعة على هذا الوجه معصية واطاعة له في العصية

أجل أنهم بدو
هو الكلام في بيوتهم

٥٩
ذكره الفقيه ابو جعفر عن اصحابنا الثاني كون الامام فيها السلطان لقوله
عليه الصلوة والسلام فمن تركها وله امام عادل او جائر فلا جمع شملا
ولابا ركه في امره رواه ابن ماجه وغيره فقد شرط عليه السلام الامام
وهو سلطان لما قال الوعيد لتاريخها الثالث الوقت وهو وقت الظهور فلا
تقع بدمه بخلاف سائر الصلوة عن ابي رضى الله تعالى عنه كان عليه السلام
يصلى الجمعة حين تميل الشمس رواه البخاري الرابع الخطبة وعليه لم يثبت
فانه لم يرد ان عليه السلام والخطباء الراشدون ومن بعدهم صلوا بها
بدها لكن شرط الخطبة كونها في الوقت وبحضرة الجماعة فلا تقع قبل
الوقت ولو خطب وهذه من حضرة الجماعة فصل في يجوز للعارف
المكبر ولقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله فانه يشمل الخطيب مطلق
ذكر الله بيتهما عند ابي حنيفة وعند ابي ابيد بن ذر وطول يسمى
خطبة واجبا كتحصيل الطهارة والقيام وتم العورة ونسبها كونهما
خطبتين جلست بينهما تشمل كل منهما على الحد والتشهد والصلوة على
النبي عليه السلام والاولى على تلاوة آية وعمل الوعظ ايضا والثانية على
الدعاء للمؤمنين والمؤمنات عوض الوعظ ويكره تقويل الخطبة بان يزيدا
الخطبتان على سورة من طواف الفضل لاشيها ايام الشتاء وازا بعد
الامام المنبر يجب على الناس ترك الصلوة النافلة وترك الكلام ايضا
عند ابي حنيفة وقاله في الكلام حتى يسمع في الخطبة لان الكرامة
للافعال يفرض السماع والامام هو باخر من والى حنيفة ان كثيرا
من الاصحاب يكرهون الكلام وان الكلام عند تطبق فان الكلام
يجز الكلام فكان النهي شرط الخامس الجماعة وعلى شرطية بان انعقد

